

أنه يحوي في صلبه نظامه التركيبي ، ثم إن كل معقول لا بد أنه يتعلّقن إذ ليس من ظاهرة حادثة إلا والعقل متوصّل إلى كشف بنائها التكويني القابع وراء تجلياتها .

فمن موقع هذا البعد الاختباري ، وعلى أساس الإيمان بقدرّة العقل على عقل المعقولاني ، أو قل بالاصطلاحات المتولدة عن التّصور الفلسفي الحديث ، على أساس الإيمان بقدرّة الإنسان على عقلنة الموجودات ، انبرى ابن خلدون ينقد منهج المؤرخين قبل أن يؤسس ضوابط العلم تأسيساً متفرداً فعرف العلم بشرائطه ، فذكر المعارف المتنوعة وحسن النظر والتثبت ، ثمّ استطرد إلى بيان مصادر الزلل ومسببات الطعن في فنّ التاريخ فإذا هو يجيء بقواعد المنهج العقلاني ليتخذة حكماً على النقل وفيصلاً في أمر الأخبار .

يقول صاحب المقدمّة معللاً منطلقاته : «... لأنّ الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل ولم تحكّم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنسانيّ ولا قيس القائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب فربما لم يؤمن من العثر ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق ، وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسّرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم على مجرد النقل غثاً أو سمينا ولم يعرضوها على أصولها ولا قاسوها باشباهها ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار ، (ص ٩) ..»

ويعود ابن خلدون إلى هذا المعيار الفاصل بعد أن نضجت